الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ: ١٣ يوليو ١٩٩٥

القانون يحمى اتفاقيات مياه النيل

على الرغم من أن الحكومة السودانية نفت ماتردد حول التلويح باستخدام مياه النيل كورقة ضغط فى العلاقات المصرية ـ السودانية وهو ماردده زعيم الجبهة القومية الاسلامية الارهابية حسن الترابى، وعلى الرغم من ان الحكومة السودانية ادعت ان تصريحات الترابى حول هذا الموضوع لا تمثل رأيها وأنها ترى عدم انتهاج سياسة معادية لمصر حرصا منها على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الشعب المصرى.. إلا ان هذا الموضوع لا ينبغى ان يمر هكذا.. واصبح السؤال الذى يتردد فى الشارع المصرى منذ خروج هذه التصريحات غير المسئولة على لسان ترابى السودان: هل يمكن بالفعل التأثير من جانب السودان على حصة مصر من مياه النيل؟ وهل يملك السودان من الوسائل مايستطيع به تحقيق هذا الهدف؟ وماهى النظرة الاستراتيجية المصرية لهذا المتغير أو التطور الجديد.. اذا حدث؟ وهل هناك حقا سيناريوهات أو مشروعات سودانية يمكن ان تجد طريقها إلى حيز التنفيذ؟ وكيف ينظر الاستراتيجيون إلى مثل هذه المشروعات والسيناريوهات وماهو تحليلهم لها وتصورهم للموقف المصرى ازاءها، حول هذا الموضوع يؤكد الدكتور رضا فودة الخبير الاستراتيجى ان مياه النيل تمثل الغاية القومية المصرية وهى مصدر الحياة لمصر، وأحد أهداف الأمن القومى المصرى هو الحفاظ على حصة مصر من هذه المياه وزيادتها وان مصر لاتقبل اى تهديد بالتدخل فى المياه بما يؤدى إلى اقلالها سواء كان هذا التهديد من السودان أو اى دولة نيلية اخرى خاصة ان علاقات مصر والسودان فيما يختص بالمياه ينظمها اتفاقيتا عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

وعن اتفاقية عام ١٩٢٩ يقول انها وقعت بين بريطانيا ومصر وخصصت لمصر ٤٨ مليار متر مكعب مياه، وللسودان ٤ مليارات. ونلاحظ هنا ان هناك فاقدا من المياه بلغ ٣٢ مليار متر مكعب كانت تذهب إلى البحر، كذلك قنن الاتفاق وجود الري المصري بالسودان ومنحه التسهيلات للقيام بأعمال الارصاد على النيل وفروعه ودراسة مشروعات ضبط النهر.

وبموجب اتفاق ١٩٢٩ سارت مصر فى بلورة مشروعات التخزين فى البحيرات الاستوائية وقناة جونجلى لزيادة ايراد النهر فى الفترة الحرجة وتقدمت بهذا المشروع عام ١٩٣٨. وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية واشتداد النضال من اجل استقلال السودان وجلاء القوات البريطانية من قناة السويس ونمو الحركة السياسية السودانية وانقسامها فى الدعوة لوحدة وادى النيل، كانت مسألة مياه النيل احد الاسلحة التى شهرها البريطانيون فى تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب واذكاء نار الفتنة بين الدولتين من جانب اخر.

وفى عام ١٩٤٦/٤٥ بدأت الحكومة السودانية اعادة النظر فى مشروع اعالى النيل وقناة جونجلى الذى تقدمت به الحكومة المصرية عام ١٩٣٨ باسم مصالح أهل الجنوب، كذلك دعت فى عشية الاستقلال إلى تدبير مياه اضافية للتوسع فى مشروع الجزيرة إلى حين انشاء خزان الروصيرص، الا ان مصر وقفت موقف متشددا، مما أدى إلى قيام السودان بالغاء اتفاق ١٩٢٩ من جانب واحد. وهنا نشير إلى ان ردود افعال السودان فى حالة توتر العلاقات مع مصر سرعان ماتتجه إلى المياه وتقوم بالتهديد بالتدخل فيها، بل وفى هذه المرة اعلنت الغاء اتفاقية عام ١٩٢٩.

اما عن اتفاقية عام ١٩٥٩ التى تنظم المياه بين مصر والسودان فيشير الدكتور رضا فودة إلى انه بقيام ثورة عام ١٩٥٢ طرحت مصر مشروع السد العالى، ودخلت مسألة المياه مرحلة جديدة من التعقيدات حتى تم توقيع اتفاق ١٩٥٩، الذى اعترض عليه بعض الساسة السودانيين على أساس انه وقع مع الحكم العسكرى فى السودان وهو غير مخول من الشعب السودانى، وأدى ذلك إلى خلق الحساسيات والشكوك فى مسألة مياه النيل بصفة خاصة وفى العلاقات بين الدولتين بصفة عامة.

تهديدات المياه

وقد نصت الاتفاقية على الآتى:

● التأكيد على حصة مصر فى مياه النيل طبقا لاتفاق ١٩٢٩، مع توزيع صافى عائد السد العالى لتحصل مصر على ١٤.٥ مليار متر مكعب والسودان على ٧.٥ مليار وبذا اصبح نصيب مصر هو ٥٥.٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨.٥ مليار.

● مشروعات زيادة ايراد النيل سواء فى منطقة بحر الزراف أو بحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوباط، يتم اقتسامها مناصفة ويوزع العائد مناصفة.

● انشاء هيئة فنية دائمة من كل من الدولتين بهدف التعاون الفنى وفى مجالات البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده، ويلاحظ هنا أن الاتفاقية لم تكن مجحفة بحق السودان، بل انها قد اوضحت الاطار القانونى للتعاون بين الدولتين فى مجال المياه.

وندخل إلى لب القضية المثارة حاليا وهى التهديد بالتدخل فى حصة مصر من مياه النيل، وهنا يؤكد خبيرنا الاستراتيجى انه منذ عام ١٩٩٣ دأب النظام السودانى على التهديد بالتدخل فى مياه النيل حيث اعلن الفريق البشير عام ١٩٩٣ عن شق ترعتى الرهد وكنانة وتغذيتهما من مياه النيل دون استشارة مصر فى ذلك وهو ماتنص عليه الاتفاقيات ثم تلى ذلك التصريحات السودانية الاخيرة من ان استخدام مياه النيل هو من الشئون الداخلية الخاصة بالسودان وانها سوف تحصل على حصتها من المياه اللازمة لتطوير مشروعاتها وهى حوالى ٣٣ مليار متر مكعب من المياه كما تدعى:

والتساؤل المطروح الآن هو هل فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية